

المبحث الأول

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث الجارية

المَطْلَب الأوَّل

سَوِّقْ حَدِيثَ الْجَارِيَةِ

عن معاوية بن الحَكَم السُّلَمي رضي الله عنه، بعد ذكرِهِ قِصَّةَ دخوله لمسجدِ النَّبِيِّ ﷺ وكلامِهِ في الصَّلَاةِ، ثُمَّ سَوَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ عن الكُهَّانِ والتَّطِيرِ، قال:

كانت لي جاريةٌ تَرَعِي غَنَمًا لي قَبْلَ أُحُدٍ والجَوَّانِيَّةِ^(١)، فاطَّلَعْتُ ذاتَ يومٍ، فإذا الذَّنْبُ قد ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا، وأنا رجلٌ مِنْ بني آدم، آسَفُ كما يأسفون، لَكِنِّي صَكَّكْتُهَا صَكَّةً.

فأتيتُ رسولَ الله ﷺ، فعظُمَ ذلك عليَّ، قلت: يا رسولَ الله، أفلا أعتِقَها؟ قال: «اثبتني بها»، فأتيته بها، فقال لها: «أين الله؟»، قالت: في السَّماءِ، قال: «مَنْ أنا؟» قالت: أنت رسولُ الله، قال: «أعتِقْها، فإنَّها مُؤمِنَةٌ»^(٢).

(١) الجَوَّانِيَّةُ: موضع أو قرية قرب المدينة من جهة الشَّمال، انظر «معجم البلدان» (١٧٥/٢).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: المساجد، باب: تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته، رقم: ٥٣٧).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوْقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ لِحَدِيثِ الْجَارِيَةِ

تمهيد:

لا يزال حديث الجارية مُشكلاً على كثيرٍ من المُحَصِّلِينَ حَقِيقَةً ما أريد به، قد تَشَعَّبَتْ بهم صَيَغُ الْقَوْلِ فِيهِ؛ حَتَّى أَفْضَى بِفَرِيقٍ إِلَى ادِّعَاءِ مَا لَا يُعْرَفُ لَهُ فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ أَصْلٌ^(١)، فَهَؤُلَاءِ لَا نَتَشَاغَلُ بِنَقْدِ مَقَالَتِهِمْ تِلْكَ مَا دَامُوا يُقَرُّونَ لَنَا بِبُيُوتِهِ؛ وَإِنَّمَا وَجْهَةُ التَّقَدُّ صَوَّبَ فَرِيقٌ انْتَهَى إِلَى التَّكْثِيرِ وَالطَّنْعِ فِي الْحَدِيثِ عَلَى عَمِيَاءٍ! فَلَمْ يَعُدْ إِلَيْهِمْ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا إِفْكَ صَرِيحٍ، إِذْ قَابَلُوا الصُّدُقَ بِالْكَذِبِ، وَعَارَضُوا الْيَقِينَ بِالشَّكِّ.

فَكَانَ أَشْهُرَ مَنْ تَوَلَّى مِنْهُمْ كِبَرَ ذَلِكَ فِي زَمَانِنَا هَذَا رَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا فِي الْمَشْرِقِ وَالْآخَرُ فِي الْمَغْرِبِ؛ فَأَمَّا الْمَشْرِقِيُّ: فَمُحَمَّدُ زَاهِدُ الْكُوَيْتِيُّ، وَأَمَّا الْمَغْرِبِيُّ: فَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّدِيقِ الْعُمَارِيُّ؛ ثُمَّ رَدَّدَ مَزَاعِمَهُمَا وَاعْتَرَّ بِشُبُهَاتِهِمَا مَنْ لَا تَحْقِيقَ لَهُ فِي فَنِّ الرِّوَايَةِ، وَلَا فَهْمَ لَهُ فِي عِلْمِ الدَّرَايَةِ، أَلْصَقُهُمْ بِهِذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ تَلْمِيزٌ أَرْدَنِيٍّ لِلْعُمَارِيِّ يُدْعَى (حَسَنَ السَّقَافِ).

(١) انظر بعضاً من هذه التَّأْوِيلَاتِ لِحَدِيثِ الْجَارِيَةِ فِي: «مَشْكَلُ الْحَدِيثِ» لِابْنِ فُورْكَ (ص/١٥٨)، و«الْمَوَاقِفُ» لِلْأَمْدِيِّ (٣/٣٧)، وَكَشَفُ الْمَشْكَلِ مِنْ حَدِيثِ الصَّحِيحِينَ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (٤/٢٣٥)، وَفَرْحِ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ (٥/٢٤).

وليس يشكُّ حَدِيثِي أَنَّ الْقَوْلَ بضعفِ حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه تَنَكُّبٌ
عن جماعةِ المُحدِّثين، وَتَقْضُ لِمَا تَوَارَدَتْ عَلَيْهِ أَجْيَالُ الْأُمَّةِ مِنْ تَلْقِيهِ بِالْقَبُولِ؛
فَأَهْلُ الصَّنْعَةِ مُسْلِمُونَ بِشُبُوتِهِ، مِنْهُمْ: الْبَيْهَقِيُّ ^(١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ^(٢)، وَالْبَغَوِيُّ ^(٣)،
وَالْجَوْرْقَانِيُّ ^(٤)، وَابْنُ قِدَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ ^(٥)، وَالذَّهَبِيُّ ^(٦)، وَابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ ^(٧)،
وَابْنُ الْوُزَيْرِ الْيَمَانِيُّ ^(٨)، وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ.

لَكِنْ بَعْضُ مَنْ أَسْلَفْتُ ذَكَرَ أَسَامِيَهُمْ مِنْ مُنْكَرِي الْحَدِيثِ لَمْ يَرْفَعُوا بِكَلَامٍ
هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامِ رَأْسًا، بَلْ طَافُوا حَوْلَ الْحَدِيثِ تَهْوِيشًا بِكُلِّ شُبْهَةٍ وَقَدْفًا بِكُلِّ مَظْلَنَةٍ،
قَصْدُ الْإِنْفِكَافِ عَنْ مُقْتَضَى مَا فِي السُّؤَالِ عَنِ اللَّهِ بِأَيِّنِ مِنْ إِبْتِاتِ الْعُلُوفِ لَهُ
سَبْحَانَهُ.

وَالسَّبِيلُ فِيمَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتْلَقَ بِالْقَبُولِ، وَالْإِذْعَانِ لَخْبِيرِهِ
عَلَى مُرَادِهِ، فَقَدْ كَانَ ﷺ أَعْرَفَ الْخَلْقِ بِاللَّهِ -بَابِي هُوَ وَأُمِّي-، وَأَعْلَمَهُمْ بِطَرِيقِ
الْهُدَايَةِ إِلَيْهِ؛ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ خَلْقِ اللَّهِ أَنْ يَشْمِزُّ عَنْ قَالَةٍ قَالَهَا، أَوْ يَتَنَكَّبَ عَنْ
مَحَبَّةِ سَلَكِهَا، فَمَا يَأْتِي مِنْهُ ﷺ إِلَّا مَا طَابَ وَكَرُمَ، وَمَا لَهُ مِنَّا فِيمَا بَلَّغْنَا عَنْهُ إِلَّا
السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ، وَالرِّضَا وَالتَّسْلِيمُ.

هَذَا؛ وَإِنَّ الْمُتَنَفِّرَ عَنْ مِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، الْمُجِدِّ فِي الْهَرَبِ عَنْهُ، لَوْ أَنْعَمَ
النَّظَرُ فِيهِ، مَعَ مَا يُتْلَى عَلَيْهِ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ، وَيُرَوَّى لَهُ مِنَ السَّنَنِ
بِالثَّقَلِ الْقَوِيمِ: لَنْ يُعَدَّمَ لَهُ نِظَائِرٌ فِي الْقَبِيلَيْنِ.

(١) «الأسماء والصفات» (٢/٣٢٥).

(٢) «الاستيعاب» (٣/١٤١٥).

(٣) «شرح السنة» (٣/٢٣٩).

(٤) «الأباطيل والناكير» (٢/٣٩١).

(٥) «إبتيات صفة العلوة» (ص/٦٩).

(٦) «العلوة» (ص/١٤).

(٧) «فتح الباري» (١٣/٣٥٩).

(٨) «العواصم والقواصم» (١/٣٨٠).

تأمل لوائح هذا في قول أبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ):

«قال تعالى حاكياً عن فرعون -لعنه الله-: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمَكُنْ آيُنِ لِي صَرَخًا لَعَلِّي أَتْلُعُ﴾ ^(١) **أَسْبَبَ** **الْأَسْبَبَ** **فَأُطْلِعَ** **إِلَّا** **لَهُ** **مُوسَى** **وَلِئَلَّا** **لَاظُنُّهُ** **كَذِبًا** ^(٢) **فَلَمَّا** **كَانَ** **الْعَرْشُ** **فَوْقَ** **السَّمَاوَاتِ** **قَالَ** **﴿ءَأَيْنُتُمْ** **مِّنْ** **فِي** **الْأَسْمَاءِ﴾** ^(٣) **لَّأَنَّهُ** **مُسْتَوٍ** **عَلَى** **الْعَرْشِ** ^(٤)».

ونظير ذلك في سنة رسول الله ﷺ قوله: «إرحموا من في الأرض، يرحمكم من في السماء» ^(٥)؛ وقوله ﷺ: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء» ^(٦).

فما جاء من جواب الجارية في الحديث واقع بمثل ما نطق به التنزيل الكريم، وأبانت عنه سنة الهادي الأمين، وتوارثه الناس عن الصحابة والتابعين، وهؤلاء «لا يقولون شيئاً من ذلك إلا وقد أخذوه عن رسول الله ﷺ، لأنهم لا مساع لهم في الاجتهاد في ذلك، ولا أن يقولوه بآرائهم» ^(٧).

فلأجل ذلك نرى الأشعري يدرج حديث الجارية هذا في ما توارثه السلف من أدلة في إثبات العلو لله تعالى، معلّقاً عليه بقوله: «هذا يدل على أن الله تعالى على عرشه، فوق السماء» ^(٨).

(١) «الإبانة عن أصول الديانة» (ص/١٠٦).

(٢) خرّجه الترمذي في «الجامع» (ك: البر والصلة، باب: ما جاء في رحمة المسلّعين، رقم: ١٩٢٤)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٣) أخرجه البخاري في (ك: المغازي، باب: بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع، رقم: ٤٣٥١)، ومسلم في (ك: الزكاة، باب: ذكر الخواص وصفاتهم، رقم: ١٠٦٤).

(٤) «العرش» للذهبي (٢/١٥٩).

(٥) «الإبانة» (ص/١١٩).

وابن كُلاب (ت ٢٤٥هـ)^(١) نفسه قد بين أن إنكار ما في هذا الخبر من سؤال النبي ﷺ للجارية عن الأئنة وجوابها له، من قبائح ما تقحمته الجهمية دون سائر الأئمة، فقال: «رسول الله ﷺ، وهو صفة الله من خلقه، وخيرته من بريته، وأعلمهم جميعاً به، يميز قول الأئنة، ويقول، ويستصوب قول القائل: إنه في السماء، ويشهد له بالإيمان عند ذلك، وجههم بن صفوان وأصحابه لا يميزون الذي زعموا، ويحولون القول به».

ثم قال: «... ولو كان خطأ، كان رسول الله أحق بالإنكار له، وكان ينبغي أن يقول لها: لا تقولي ذلك، فتوهمين أنه ﷺ محدود، وأنه في مكان دون مكان؛ ولكن قولي: إنه في كل مكان، لأنه هو الصواب دون ما قلت».

كلًا! لقد أجاز رسول الله ﷺ، مع علمه بما فيه، وأنه أصوب الأقاويل، والأمر الذي يجلب الإيمان لقائله، ومن أجله شهد لها بالإيمان حين قال، وكيف يكون الحق في خلاف ذلك والكتاب ناطق به وشاهد له؟!.

يقول أبو بكر ابن فورك (ت ٤٠٦هـ) بعد نقله لنص كلام ابن كُلاب: «قد حقق كثرة في هذا الفصل شيئاً من مذاهبه:

أحدها: إجازة القول بـ «أين الله» في السؤال عنه.

والثاني: صحة الجواب عنه بأن يقال: في السماء.

والثالث: أن ذلك يرجع فيه إلى الإجماع من الخاصة والعامة»^(٢).

ومع هذه البصائر البيّنات كلها، لم يقتنعوا من عنيينا قبل من المتأخرين بهذه الدلائل ولا تبصروا بكلام من مر من الأوائل، ومع إعلانهم التقليد في العقائد، وتبجحهم باقتفاء تأصيلهم للقواعد، فقد أجلّبوها على الحديث بما قدروا من بدع المعارضات، مجملة فيما تعلق منها بالمتن في الآتي:

(١) عبد الله بن سعيد ابن كُلاب، أبو محمد القطان: من رؤوس المتكلمين، يقال له ابن كُلاب: لأنه كان يجذب الناس إلى معتقه إذا ناظر عليه كما يجذب الكلاب الشيء؛ له كتب، منها: «الصفات»، و«خلق الأفعال»، و«الرد على المعتزلة»، انظر «الأعلام» (٩٠/٤).

(٢) نقله ابن تيمية عن كتاب «الصفات» لابن فورك في كتابه «بيان تلبس الجهمية» (٨٩/١-٩١).

المعارضة الأولى: أنَّ الحديثَ مُضطرب المتن، إذ أنَّ لفظ معاوية بن الحَكَم فيه أنَّ النَّبي ﷺ سأل الجارية: «أين الله؟»، بينما غيره من الصَّحابة وقع في حديثهم أنَّ سؤاله للجارية كان بلفظ: «مَنْ رَبُّكَ؟»، أو «أتشهدين ألاَّ إله إلاَّ الله؟»، فلا يُدرى عندهم أيُّ الألفاظ هو لفظ النَّبي ﷺ.

وقالوا بعدُ: إنَّ البيهقيَّ قد أشار إلى هذا الاضطراب، حيث قال بعد روايته له: «.. وقد ذكرْتُ في كتاب الظَّهار مِنَ السُّنَنِ مخالفةً مَنْ خالفت معاويةَ بنَ الحَكَم في لفظِ الحديث»^(١).

ولعلَّ ما أبرِذَ يَقبَهم بهذا الاضطراب، أن رأوا بعض الرواة عن معاوية بن الحَكَم يقول بأنَّ الجارية كانت خرساء، وأنها أشارت إشارة، وأنَّ النَّبي ﷺ مدَّ يده إليها، وأشار مستفهماً: مَنْ في السَّماء؟ فجاء الرَّاوي الَّذي في «صحيح مسلم» فسَبَّكَ ما فهمه مِنَ الإشارةِ في لفظِ اختاره، فرواه بحسب المعنى الَّذي فهمه^(٢)!

المعارضة الثانية: أنَّ المعهود من حالِ النَّبي ﷺ، والمتواتر عنه في تلقين الإيمان واختبار إسلام الإنسان، إنَّما كان منه بكلمة التَّوحيد، وليس بالسُّؤال عن الأَنيَّة؛ فما وقع في بعض الروايات لهذا الحديث بلفظ: «أتشهدين ألاَّ إله إلاَّ الله»، هو اللَّفظ الوحيد الَّذي ينبغي أن يكون جارياً على الجادة، وأجدر أن يكون هو اللَّفظ النَّبوي^(٣).

المعارضة الثالثة: أنَّ البخاريَّ لم يروِ هذا الحديث في «صحيحه»، بل أخرجه في جزء «خلق أفعال العباد» دون ذكرٍ ما يتعلَّق بكونِ الله في السَّماء، ولم يُشير هو إلى أنَّه اختَصَرَ الحديث، ومِمَّا يدلُّ على تعليله لهذه الجُمَل منه^(٤).

(١) «الأسماء والصفات» للبيهقي (٣٢٧/٢).

(٢) انظر تعليق الكوثري على «الأسماء والصفات - بتحقيقه» (ص/٣٩١)، وتعليقه على «السَّيف الصَّقيل» للسبكي (ص/٨٢)، وتعليق عبد الله الثُماري على «التمهيد» لابن عبد البر (٧/١٣٥)، وتعليق السَّقاف على «دفع شبه التَّشبيه» لابن الجوزي (ص/١٠٨).

(٣) انظر تعليق الثُماري على «التمهيد» (٧/١٣٥)، وتعليق الكوثري على «السَّيف الصَّقيل» (ص/٨٣).

(٤) انظر تعليق الكوثري على «السَّيف الصَّقيل» (ص/٨٢).

المعارضة الرَّابِعة: أنَّ مسلماً أخرَجَ هذا الحديث في باب تحريم الكلام في الصَّلَاة، ولم يروه في (كتاب الإيمان)، فدلَّ صنيعة على كونه مُتعلِّقاً منه بباب الأعمال، ولا دخلَ له في باب الاعتقاد^(١).

المعارضة الخامسة: أنَّ في الحديث إثباتاً لعلوِّ الذات الإلهية وفوقيته على خلقه، و«الإشكال الكبير في هذا السياق هو أنَّ جمهور أهل الإسلام مُتفقون على أنَّ الله تعالى لا يحده مكان ولا زمان، ولا يُقال عنه أين ولا كيف، ورسول الله أعلم الخلق بالله، فلا يمكن أن يسأل مثلَ هذا السؤال عن الله تعالى»^(٢).

المعارضة السادسة: أنَّ اعتقادَ علوِّ الله تعالى على خلقه في السَّماء عقيدة العرب المشركين في الجاهلية! شاهد ذلك قصَّة إسلام حُصين والدِ عمران، حيث سأله النَّبي ﷺ: «كم إلهاً تعبد؟ فقال: سِتَّة في الأرض، وواحد في السَّماء . . » الحديث^(٣)، فكيف يكون هذا الاعتقاد دليلاً على الإيمان وهو اعتقاد الجاهلية؟!^(٤)

(١) انظر تعليق الكوثري على «الشَّيف الصَّغِيل» (ص/٨٢).

(٢) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» للكردي (ص/٢١٨-٢١٩).

(٣) أخرجه الترمذي في «الجامع» (ك: الدعوات، باب، رقم: ٣٤٨٣)، وقال: «هذا حديث غريب، وقد رُوِيَ هذا الحديث عن عمران بن حصين من غير هذا الوجه».

(٤) انظر «فتح المعين بنقد الأربعين» للثماري (ص/٢٨)، وتعليقه على «التمهيد» (٧/١٣٥).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ دَفْعُ دَعْوَى الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعاصرةِ عَنْ حَدِيثِ الْجَارِيَةِ

فَأَمَّا دَعْوَى الْمُخَالِفِينَ فِي الْمَعَارِضَةِ الْأُولَى قِيَامَ التَّعَارُضِ بَيْنَ الْفَاطِ
الْحَدِيثِ تَعَارُضًا يُقْضَى إِلَى اضْطِرَابِهِ:

فَقَوْلُهُمْ أَوَّلًا: إِنَّ بَعْضَ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ تُثَبِّتُ أَنَّ
الْجَارِيَةَ لِحَرَسِهَا كَانَ الْكَلَامَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ إِيَّارَةً، بِخِلَافِ رَوَايَةِ مُسْلِمٍ الَّتِي
يُظْهِرُ مِنْهَا أَنَّهُ كَلَامٌ لِفُظِّيٍّ؛ فَجَوَابُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ حَدِيثٌ فِي أَحَدِ «الصَّحِيحِينَ» مَعَ حَدِيثٍ
خَارِجِهِمَا، مَعَ انْسِدَادِ وَجْهِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، فَالْقَوَاعِدُ الْحَدِيثِيَّةُ تَقْتَضِي تَقْدِيمَ رَوَايَةِ
«الصَّحِيحِينَ» عَلَى مَا فِي بَاقِي الْمُسْتَفَاتِ^(١)؛ وَلَا يُقَالُ هُنَا إِذَا تَعَارَضَا تَسَاقُطًا،
وَلَا أَنَّهُ مُضْطَرَبٌ مِنَ الْأَسَاسِ، لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَ تَسَاوِيهِمَا فِي الْقُوَّةِ، وَاتِّحَادِ
مُخْرِجِهِمَا^(٢).

فَإِنْ قَدَرْنَا جَدَلًا تَسَاوِي الرُّوَايَتَيْنِ فِي الْقُوَّةِ كَمَا يُوْهِمُهُ الْمُعْتَرِضُ، وَتَعَدَّرَ
الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا: تَعَيَّنَ التَّرْجِيحُ حِينَئِذٍ، وَلَا تَرْجِيحَ لْغَيْرِ مَا فِي «الصَّحِيحِينَ»! فَتَقَدَّمَ
رَوَايَةُ مُسْلِمٍ الَّتِي بِاللَّفْظِ: «أَيْنَ اللَّهُ؟»، عَلَى الْوَارِدَةِ بِالْإِيَّارَةِ خَارِجَهَا؛ وَهَذَا عَلَى

(١) انظر «نزهة النظر» لابن حجر (ص/٧٦)، و«النكت الوفية» للبقاعي (١/١٥٥-١٥٦).

(٢) انظر «هدي الساري» لابن حجر (ض/٣٤٨).

التَّسْلِيمُ بِأَنَّ الرُّوَايَةَ المَعَارِضَةَ مُسَاوِيَةٌ فِي القُوَّةَ لِمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، فَكَيْفَ وَهِيَ فِي حَقِيقَتِهَا وَاهِيَةٌ لَا تَقْوَى عَلَى المَدَافَعَةِ؟! بَيَانُ ذَلِكَ فِي:

الوجه الثاني: أَنَّ الرُّوَايَةَ المَعَارِضَ بِهَا مِنْ قِبَلِ الكُوْثُرِيِّ لَا تَنْهَضُ بِحَالٍ لِمَزَاحِمَةٍ مَا فِي «الصَّحِيحِ»، فَإِنَّ الذَّهَبِيَّ أوردَ رِوَايَةَ الإِشَارَةِ فِي كِتَابِهِ «الْعُلُوُّ» مُعْلَقَةً مِنْ غَيْرِ إِسْنَادٍ، فَقَالَ: «عَنْ عَطَاءَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي صَاحِبُ الجَارِيَةِ نَفْسُهُ قَالَ: كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرَعَى الحَدِيثَ .. وَفِيهِ: فَمَدَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ إِلَيْهَا، وَأَشَارَ إِلَيْهَا مُسْتَفْهَمًا: مَنْ فِي السَّمَاءِ؟»^(١).

وَالْكُوْثُرِيُّ إِنَّمَا احْتَجَّ فِيمَا احْتَجَّ بِهِ عَلَى بَطْلَانِ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ بِهَذِهِ الرُّوَايَةِ الَّتِي أوردَهَا الذَّهَبِيُّ^(٢)؛ وَالعَجَبُ مِنْهُ؛ كَيْفَ اسْتَبَاحَ تَقْدِيمَهَا -وَهِيَ بِغَيْرِ إِسْنَادٍ- عَلَى مَا جَاءَ فِي «الصَّحِيحِ» بِأَصْفَى إِسْنَادٍ وَأَصَحِّهِ^(٣)!

عَلَى أَنَّ هَذَا الَّذِي تَمَسَّكَ بِهِ الكُوْثُرِيُّ لِإِسْقَاطِ لَفْظِ مُسْلِمٍ -دُونَ أَنْ يَعْلَمَ هُوَ حَقِيقَةَ إِسْنَادِهِ- قَدْ ذَكَرَ المَزِيَّ إِسْنَادَهُ كَامِلًا فِي «تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ!» وَذَلِكَ مِنْ طَرِيقٍ: سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ -أَخِي حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ-، عَنْ تَوْبَةِ العَنْبَرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَاحِبُ هَذِهِ الجَارِيَةِ نَفْسَهُ ..، فَذَكَرَ الحَدِيثَ^(٤).

وهؤلاء ثقات، ما عدى سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ الَّذِي اخْتَلَفَ الثَّقَاتُ فِيهِ^(٥)! فَكَانَ

(١) «العلو» للذهبي (ص/١٥).

(٢) تعليق على «الأسماء والصفات» بتحقيقه (ص/٣٩١).

(٣) يزول شيء من العجب إذا أدركت صدق مقولة عبد الله الثماري فيه في كتابه «سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق» (ص/٣٨)، حيث وصفه بقوله: «... أمّا العلامة الشيخ محمّد زاهد الكوثريّ صديقنا ومُجيزنا: هو عالم بالغة، والأصول، وعلم الكلام، ومتخصّص في علم الرجال، .. لم يكن يعرف الحديث؛ نعم إذا أراد البحث عن حديث يعرف كيف يبحث عنه، ويعرف ما في رجاله من الجرح والتعديل بحكم تخصّصه، لكن ليس هذا هو علم الحديث».

(٤) «تحفة الأشراف» (٤٢٦/٨).

(٥) بين مَنْ يُمَسَّي حَدِيثَهُ وَثِقَةً، كَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، وَالْعَجَلِي، انظر «الجرح والتعديل» (٢١٤/٢١)، و«الثقات» للعجلي (ص/١٨٤). وبين مَنْ يصرّح بتضعيفه ويؤنّسه، كَابْنِ مَعِينٍ، وَالْجَوْزْجَانِي، وَالدَّارِقُطْنِي، انظر «الجرح والتعديل» (٢١/٤)، و«سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص/٢١٣)، و«أحوال الرجال» (ص/١١٤). بل كَانَ يَحِيثُ الْقُتَّانَ يَضَعُفَهُ جَدًّا، كَمَا فِي «الجرح والتعديل» (٢١/٤).

أعدل الأحكام فيه ما وُفق إليه ابن حَبَّان بقوله: «كان صدوقًا حافظًا، مِمَّنْ كان يخطئ في الأخبار، ويهم في الآثار، حتَّى لا يُحتجَّ به إذا انفرد»^(١).

قلت: روايته هذه لحديث الجارية بالإشارة، قد خالف فيها ما رَوَاه الثَّقَات بصيغة التَّلَفُظ، فقد انفردَ عنهم في ذلك وهم أوثن منه وأضبط؛ فهي بهذا الاعتبار من قَبِيل المنكر أو الشَّاذ! ولفظ مسلم: «أين الله؟» هو المَحفوظ الصَّحيح.

وأما قول المعترضِ ثانيًا: أنَّ الرواة من الصَّحابة تَفَرَّقُوا في ألفاظ الحديث، فتارةً يقولون: «أين الله؟»، وتارةً: «مَنْ ربُّك»، وتارةً: «اتشهدين ألا إله إلا الله»:

فجوابه: نفسُ ما دفعنا به المعارضةَ قبلَه: أنَّ رواية معاوية بن الحكم في «صحيح مسلم»، وباقي الروايات المُدَّعاة معارضتها له خارج «الصَّحيح»، والمنهج الحديثي يقتضي تقديم ما في «الصَّحيح» على ما في غيره عند التَّعارض. هذا على فرض تساوي جميع الطُّرق في القوَّة.

ودعوى الكوثريُّ إشارةً البيهقيِّ إلى تركِ مسلمٍ ذَكَرَ قِصَّةَ الجارية في حديث معاوية بن الحكم، ثمَّ تعليله لهذا التَّركِ منه باختلاف الرواة في لفظه: ففيه نظر لا يخفى؛ فإنَّ قِصَّةَ الجارية قد ذكرها مسلم ضمنَ حديث معاوية بن الحكم في «صحيحه» حقيقةً، ونُسخ كتابه شاهدة، ولم يَزَل العلماء يَنسبون القِصَّةَ إلى «صحيح مسلم» من قَبْلِ عهد البيهقيِّ.

والتحقيق: أنَّ ما وَقَعَ من اختلافٍ مُدَّعى في بعض ألفاظ هذا الحديث، ليس من الاختلاف المُفْضِي إلى الاضطراب -كما يريدُه الكوثريُّ- لما قام عليه الدَّلِيل من كونِ بعض تلك الروايات إمَّا حكايةً حادثَةٍ مُسْتَقَلَّة، أو ضعيفة لا تنهض للمعارضة أصلاً، كما سيأتي تحقيقه.

(١) «المجروحين» لابن حبان (١/ ٣٢٠).

وبما أنَّ الحكم في هذا المَقَامَ يفتقر إلى دراسةِ الأسانيد ومقارنتها فيما بينها، لِيُطْرَحَ منها ما لا يَصَحُّ أن يُعَارَضَ به، وما صَحَّ يُنظر في سياقه ودعوى المخالفة فيه؛ ناسب أن يُحَقِّقَ القول في ذلك لتَنكشِفَ الغُمَّة عن ضعيف الآلة في تمييز الصُّحاح عن الضُّعاف من الأخبار، فأقول:

أما حديث معاوية بن الحكم الَّذي أخرجه مسلم، فقال في إسناده: «حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصُّبَّاحِ، وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَتَقَارَبَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ- قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حَجَّاجِ الصَّوْفِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ هَلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ» به.

قلت: هذا الإسناد مُسَلْسَلٌ بِالْحُفَظِ الْأَثْبَاتِ لِمَنْ طَالَعَ تَرَاجُمَهُمْ فِي مِظَانِهَا، قَدْ أَجْمَعَ عَلَى وَثَاقَتِهِمْ مِنْ أئِمَّةِ الْفَرَنْ، غَيْرَ أَنَّ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ فِيهِ -مَعَ جَلَالَتِهِ فِي الْحَدِيثِ- كَثِيرُ الْإِرْسَالِ، بَلْ نَعْتَهُ النَّسَائِيُّ بِالتَّذْلِيلِ^(١)؛ وَهَذَا الْوَصْفُ فِيهِ مِمَّا اعْتَلَّ بِهِ الْكُوْثَرِيُّ لِتَضْعِيفِ هَذَا الْخَبَرِ^(٢)

وَلَيْسَ يَصِفُو لَهُ هَذَا الْإِعْتِلَالُ، فَإِنَّ يَحْيَى بْنَ كَثِيرٍ قَدْ صَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «مُسْنَدِهِ»^(٣)؛ وَعَلَى افْتِرَاضِ عَدَمِ التَّصْرِيحِ، فَقَدْ تَوَبَّعَ يَحْيَى عَنْ شَيْخِهِ هَلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ مِنْ اثْنَيْنِ:

١- مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ^(٤)؛ وَكَفَى بِهِ إِمَامَةً فِي الدِّينِ، وَغُنْيَةً فِي الْمَتَابَعَاتِ.

(١) «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (ص/٣٦).

(٢) تعليق الكوثري على «الاسماء والصفات - بتحقيقه» (ص/٣٩٠).

(٣) (٣٩/١٨٤، برقم: ٢٣٧٦٧).

(٤) كما في «الموطأ» (ك: العتق والولاء، باب: ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة، رقم: ٨)، إلا أنه قال: «عن عمر بن الحكم» بدل «معاوية بن الحكم»، وقد وهم مالك في اسمه، كما بيَّنه تلميذه الشافعي في «الرسالة» (ص/٧٣)، ومثله البزار، وغيرهما، كما نقله عنهم ابن عبد البر في «المهيد» (٧٦/٢٢).

٢- وفُليح بن سليمان، وحديثه في رتبة الصَّدوق - كما سبق بيأته - ومتابعته ليحيى مختصرةً المتن^(١).

فبانَ بهذا نَقاوَةُ إسنَادِ مسلم، ويحيى بن كثير الذي فيه يكفيه فضلاً أنَّه «أحسنُ النَّاسِ سِياقاً له عن هلال بن أبي ميمونة»^(٢).

وأما عن الروايات الأخرى التي عورض بها حديث معاوية بن الحكم:
فأسمُن ما وقفتُ عليه - على غثائِهِ، ممَّا يستدعي نوعَ نظرٍ فيه - روايتان^(٣):
أولاهما: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: أنَّ رجلاً أتى النَّبيَّ صلى الله عليه وآله بجاريةٍ سوداء أعجميَّة، فقال: يا رسول الله، إنَّ عليَّ عتقَ رقبَةٍ مؤمنة، فقال لها رسول الله: «أين الله؟»، فأشارت إلى السَّمَاء بإصبعها السَّبابة، فقال لها: «مَن أنا؟»، فأشارت بإصبعها إلى رسول الله وإلى السَّمَاء، أي: أنتَ رسول الله، فقال: «أعتقها»^(٤).

(١) أخرج حديثه من هذا الوجه: أبو داود في «السنن» (ك: الصلاة، باب: تسميت العاطس في الصلاة، رقم: ٩٣١) بذكر قصة العطاس فقط، وكذا البخاري في «خلق أفعال العباد» (ض/١٠٧) مختصراً جداً، ورواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٤٤٦)، وأحال به على رواية يحيى بن أبي كثير، فقال: «ثم ذكر نحوه».

(٢) شهد له به ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٣/١٤١٥)، حيث جاء الحديث في بعض المصنفات تاماً، وفي الأخرى مختصراً، مع ما فيها من تقديم وتأخير فيما يختصُّ بالقصة.

(٣) قد أعرضت عن إيراد رواية ثالثة، احتجَّ بها (السَّكاف) في كتابه «تنقيح الفهوم العالية بما ثبت وما لم يثبت في حديث الجارية» (ص/١١) على إبطال لفظ حديث معاوية بن الحكم الذي في «مسلم»، وهو ما أخرجه النسائي في «سننه» (٣٦٥٣) وغيره، من طريق: حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن الشريد، قال: أتيت النبي صلى الله عليه وآله فقلت: إنَّ أمِّي أوصت أن تُعتقَ عنها رقبَةً، وإنَّك عندني جارية نوبيَّة، أفيجزئ عني أن أعتقها عنها؟ قال: اتبني بها، فأتيت بها، فقال لها النبي صلى الله عليه وآله: «مَن ربُّك؟» ... الحديث. فهذه الرواية كما تراها سنْدُها ومتنُها في وادي، وسند ومتنُ التي في «صحيح مسلم» في وادٍ آخر! تلك أمُّ شريد من تريد إعتاقَ رقبَةٍ، استفسر ابنُها النبي صلى الله عليه وآله عن جواز ذلك في جاريئٍ له أعجميَّة، أمَّا الذي في «مسلم» فالمُعتق هو معاوية، والمُعتق جاريته هو لا أمُّه، تكفيراً منه عن صُغِّه لها، فأين هذا من ذاك؟!

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (١٣/٢٨٥)، رقم: ٧٩٠٦

فهذا الحديث قد جاء من طريق: يزيد بن هارون، عن المسعودي، عن عون بن عبد الله، عن أخيه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وهذا إسناد رجاله ثقات، والمسعودي وإن كان قد اختلط بأخرة^(١)، وكان يزيد بن هارون -الراوي عنه- ممن أخذ عنه بعد الاختلاط^(٢): فإن هذا توبع عنه من عبد الله بن رجاء^(٣)، وهو ممن أخذ عن المسعودي قبل اختلاطه^(٤)؛ غير أنه رواه عن المسعودي بلفظ: «مَنْ رُبُّكَ؟»، فيُقدَّم على لفظ يزيد عنه في السؤال عن الأين.

فالحديث بهذا «مَحْفُوظٌ عن المسعودي»^(٥)، مُتَرَدِّدٌ بين الصَّحَّةِ والحُسْنِ^(٦). إذا تَقَرَّرَ هذا الحكم لهذه الرواية: أمكن الانفصالُ عن دعوى التعارض والاضطراب المزعوم بينها وبين حديث معاوية بن الحكم بن النضر إلى اختلاف الواقعتين من الأساس! وهذا ظاهر لمن تأمل سياقهما:

أ- فإنَّ الرَّجُلَ في حديث أبي هريرة: هو مَنْ جاء بالجارية ابتداءً دون طلب، وكان عتق رقية عليه واجبة؛ بخلاف حديث ابن الحكم: حيث لم يأت هو بجاريته إلَّا بعد طلب النَّبِيِّ ﷺ، وكانت رغبته في عتقها نَدْبًا منه، تكفيرًا عن صَئِئِهَا.

ب- والجارية في حديث أبي هريرة عَجَمَاءٌ لا تُفْصَحُ، بينما جارية ابن الحكم فصيحة اللسان!

-
- (١) انظر «المختلطين» للعلائي (ص/٧٢)، و«الاختباط» لابن العجمي (ص/٢٥٥).
 (٢) انظر «الجرح والتعديل» ٦/٣٨٤-٣٨٥، و«الضعفاء» للعقيلي (٢/٣٣٦).
 (٣) وهو ثقة بصري، وقيل صدوق لا بأس به، انظر «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٥/٢١٠).
 (٤) انظر «الكواكب النيرات» لابن الكيال (ص/٢٩٤).
 (٥) كما قال الدَّارِقُطَنِي في «العلل» له (٩/٣٠)، بخلاف من ضَعَّفَ هذا الحديث بين المعاصرين كونه من طريق المسعودي برواية يزيد بن هارون عنه، كما تراه عند الألباني في «مختصر العلل» (ص/٨١-٨٢)، وتابعه عليه سليم الهلالي في كتابه «أين الله؟ دفاع عن حديث الجارية» (ص/٢٣ فما بعده).
 (٦) كما نحا إليه الذَّهَبِيُّ في «العلل» له (ص/١٦).

ج- أضِف هذا إلى اختلافِ مَحْرَجِي الحديثين، وهو قرينةٌ قويَّةٌ على انفصالِ كُلِّ من الحديثين عن الآخر، وكونهما حادثين مُستقلَّتين.

ثمَّ على فرضِ انسدادِ وجوه الجمعِ بينهما -كما يوجهه الكوثري-: فقد كرَّرنا مرارًا أنَّ قواعد العلماءِ تقتضي الانتقالَ إلى التَّرجيح، وحينئذٍ لا مَحيد عن ترجيحِ روايةِ معاوية بن الحكم على روايةِ أبي هريرة، لعدَّة اعتبارات:

أولاهُا: أنَّ حديث ابن الحكم في «الصَّحيح»، ورواية أبي هريرة خارجه.

ثانيها: لأنَّ رُواته أضبط وأكثر من رواة حديث أبي هريرة.

ثالثها: لأنَّ حديثه لم يُخْتَلَف في سنده، بخلاف حديث أبي هريرة رضي الله عنه فقد اختلف في وصله وإرساله^(١)؛ ولا شكَّ أنَّ ما لم يُخْتَلَف فيه أرجح ممَّا اختلف فيه^(٢).

رابعها: أنَّ معاوية بن الحكم هو صاحب القِصَّة، فروايته لها مُقدَّمة على روايةٍ غيره^(٣)، وهذا كافٍ في التَّرجيح وحده.

وهذا -كما قدَّمنا- على تقديرِ كونِ الحديثين حادثئًا واحدئًا، وأنَّ الجمعَ بينهما عَوِيضٌ؛ وقد تبَيَّن لك أنَّ الحديثين مُتغيَّران في الحادثة، مختلفان في المَخرج، فلا وجهَ لتكَلُّف الاضطراب فيما بينهما.

وأما ثاني الروايات التي عورض بها حديث معاوية بن الحكم:

فنفس حديث أبي هريرة السَّابق، لكن بسياقٍ مُغايرٍ له، جاء من رواية معمر بن راشد، عن الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن رجلٍ من الأنصار:

أنَّه جاء بأَمَّة سوداء إلى النَّبي ﷺ فقال: «يا رسول الله، إنَّ عليَّ رقبَةٌ مؤمَّنةٌ، فإن كنت ترى هذه مؤمَّنةً، فقال لها النَّبي ﷺ: «أشهدين أن لا إله

(١) ذكره الدراطيني في «العلل» (٢٩/٩)، وسيأتي ذكر هذا الاختلاف قريبًا.

(٢) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٣٨/٢)، (٣١٥).

(٣) انظر «الواضح في أصول الفقه» لأبن عقيل (٨٢/٥)، و«المُدَّة» لابن الفراء (١٠٢٥/٣).

«إلا الله؟» قالت: نعم، قال: «أنتشدين أني رسول الله ﷺ؟» قالت: نعم، قال: «أنؤمنين بالبعث بعد الموت؟» قالت: نعم، قال: «اعتقها»^(١).

كذا رواه معمر عن الزُّهري موصولاً، وخالفه يَتْنان بُتْان في الزُّهري، حيث أرسلًا الحديث، هما: مالك بن أنس^(٢)، ويونس بن يزيد الأيلي^(٣)، فلا ريبُ بعدُ في تقديم رواية هذين المرسلتين، على رواية معمر التي ظاهرها الاتصال^(٤). وعليه؛ فالصَّواب في الرواية الثانية لأبي هريرة الإرسال^(٥)، والمُرسل لا يَقْوَى على معارضة حديث معاوية بن الحكم، فضلاً عن أن يُرْمَى بالاضطراب لأجله.

وحاصل القول:

أنَّ حديث الجارية برواية مسلم له راسخٌ في ثبوت سنده، بليغٌ في استقامة متنه. لم تقع الرواية فيه بالمعنى كما زعمه الكوثري والغماري، بل السؤال فيه بـ«أين الله» هو عين لفظ النبي ﷺ؛ وهذا ما أقرَّ به، لم ينهض أحدٌ من الحفاظ النقاد لمسلمٍ باعتراضٍ عليه في ذلك، حتَّى خَرَجَ علينا الاثنان بما يُناقض إجماعهم بما قد علمته مِن واهي الجَلَل؛ والله يغفر لهما.

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (ك: المُدبر، باب ما يجوز من الرقاب، رقم: ١٦٨١٤)، ومن هذا الطريق عن عبد الرزاق أخرجه غير واحد من المصنفين.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٧٧٧/٢)، وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦٣٨/٧)، رقم: ١٥٢٧١.

قال ابن عبد البر في «المُتمهد» (١١٤/٩): «لم يختلف رُواة الموطأ في إرسالي هذا الحديث».

(٣) أخرجه عنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩٨/١٠)، رقم: ١٩٩٨٨. ويونس ثقة، قال أحمد بن صالح: «نحن لا نقدم في الزُّهري على يونس أحداً، انظر «تهذيب الكمال» (٥٥٦/٣٢).

(٤) قال الذهبي في معمر: «ما نزال نحتجُ بمعمر، حتَّى يلوح لنا خطؤه بمخالفو مَنْ هو أحفظ منه، أو نعلِّمه من الثقات»، قاله في «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم» (ص/١٦٦).

(٥) رواها عبيد الله بن عبد الله بن عتبة مرسلَةً، ولم يرد في طريق من طرق الحديث ما يدلُّ على أنَّ عبيد الله هذا قد سمعه من ذاك الأنصاري، وهو ما استظهره الدارقطني من علِّق في هذه الرواية، فقال في «الملل» (٣٠/٩): «الصحيح عن الزُّهري مرسلًا».

وَأَمَّا دَعْوَاهُمْ فِي الْمَعَارِضَةِ الثَّانِيَةِ: أَنَّ الْمَعْمُودَ مِنْ حَالِ النَّبِيِّ ﷺ تَلْقِيْنُ الْإِيمَانِ وَاخْتِبَارَ إِسْلَامِ الْإِنْسَانِ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، وَلَيْسَ بِالسُّؤَالِ عَنِ الْإِثْنَةِ ..
الْخ، فَجَوَابُ ذَلِكَ:

أَنَّ هَذَا التَّقْعِيدَ الْعَامَّ لِمَثَلِ هَذَا الْحُكْمِ، إِنْ كَانَ مُسْتَنَدَهُ اسْتِقْرَاءُ الْأَحَادِيثِ: فَإِنَّ حَدِيثَ الْجَارِيَةِ وَاحِدٌ مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ! فَعَدَمُ اعْتِبَارِهِ فِي عَمَلِيَّةِ التَّقْعِيدِ لِلْأَحْكَامِ الْعَامَّةِ انْتِقَائِيَّةٌ سَلْبِيَّةٌ، وَخَلَلٌ فِي مَنَهْجِيَّةِ الْاسْتِقْرَاءِ.

وَمَا رَدُّ بِهِ الْمُعْتَرِضُ مَبْدَأُ السُّؤَالِ النَّبَوِيِّ لِلْجَارِيَةِ بِكَوْنِهِ عَلَى غَيْرِ الْمَعْمُودِ مِنْهُ ﷺ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ ﷺ تَنْزُلًا إِلَى قَدْرِ فَهْمِ جَارِيَةٍ نَاشِئَةٍ مَعَ قَوْمٍ مَعْبُودَاتِهِمْ فِي بَيُوتِهِمْ، بِمَا تَبَصَّرَهُ مِنْ حَالِهَا، وَتَبَيَّنَ لَهُ مِنْ مِقْدَارِ عَقْلِهَا، حَيْثُ أَرَادَ ﷺ أَنْ يَتَعَرَّفَ مِنْهَا بِذَلِكَ الْأَسْلُوبِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَنْ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ الَّتِي فِي الْأَرْضِ^(١).

فَإِنْ كَانَتْ هِيَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ: تَبَيَّنَ بِأَنْ تُشِيرَ إِلَى صَنْمِ بِلَدٍ أَوْ قَوْمٍ^(٢)؛ فَلَمَّا أَجَابَتْهُ بِأَنْ مَعْبُودَهَا وَاحِدٌ فِي السَّمَاءِ، عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا مُوَحِّدَةٌ، إِذْ عَلَامَةُ الْمُوَحِّدِينَ قَصْرُ الْعِبَادَةِ عَلَى اللَّهِ فِي عُلْيَاهِ، دُونَ مَا يُرَى مِنَ الْأَلْهَةِ الْمَعْبُودَةِ فِي الْأَرْضِ.

يَقُولُ أَبُو سَلِيمَانَ الْخَطَّابِيُّ (ت ٣٨٨هـ): «إِنَّ هَذَا السُّؤَالُ هُوَ عَنْ أَمَارَةِ الْإِيمَانِ، وَسِمَةِ أَهْلِهِ، وَلَيْسَ بِسُؤَالٍ عَنِ أَصْلِ الْإِيمَانِ وَصِفَةِ حَقِيقَتِهِ.

وَلَوْ أَنَّ كَافِرًا يَرِيدُ الْإِنْتِقَالَ مِنَ الْكُفْرِ إِلَى دِينِ الْإِسْلَامِ، فُوصِفَ مِنَ الْإِيمَانِ هَذَا الْقَدْرَ الَّذِي تَكَلَّمْتُ بِهِ الْجَارِيَةَ: لَمْ يَصِرْ بِهِ مُسْلِمًا حَتَّى يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيَتَبَرَّأَ مِنْ دِينِهِ الَّذِي كَانَ يَتَقَدِّمُ.

وَإِنَّمَا هَذَا كَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ يَوْجِدَانِ فِي بَيْتٍ، فَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَنْ هَذِهِ مِنْكَ؟ فَيَقُولُ: زَوْجَتِي، وَتَصَدِّقُهُ الْمَرْأَةُ، فَإِنَّمَا نَصَدَّقُهُمَا فِي قَوْلِهِمَا، وَلَا نَكْشِفُ عَنْ أَمْرِهِمَا، وَلَا نَطَالِبُهُمَا بِشَرَايِطِ عَقْدِ الزَّوْجِيَّةِ، حَتَّى إِذَا جَاءَانَا وَهُمَا أَجْنَبِيَّانِ،

(١) انظر «الفهم» للقرطبي (٧٣/٥)، (٧٥).

(٢) «المفاتيح في شرح المصابيح» للمُظْهَرِي (١٠٨/٤).

يريدان ابتداء عقد النكاح بينهما، فإننا نطالبهما حينئذٍ بشرائط عقد الزَّوجية، من إحصاء الولي والشهود وتسمية المهر.

كذلك الكافر إذا عُرِضَ عليه الإسلام، لم يُقتصر منه على أن يقول: إني مسلم، حتَّى يصفَ الإيمانَ بكَمالِهِ وشرائطِهِ، وإذا جاءنا مَنْ جهلُ حالِهِ بالكفر والإيمانِ، فقال: إني مسلم، قبلناه، وكذلك إذا رأينا عليه أَمارةَ المسلمين، من قِيَمَةٍ، وشارَةٍ، ونحوهما: حَكَمنا بِإسلامِهِ، إلى أن يظهر لنا منه خلاف ذلك^(١).

وأما جواب المعارضة الثالث: في دعواهم أن البخاري ترك إخراج الحديث في «صحيحه»، وأخرجه في جزء «خلق أفعال العباد» دون ذكر ما يتعلَّق بكون الله في السماء .. إلخ:

فليس يخفى على مُبتدئٍ في التحصيل أن البخاري لم يقصد في «صحيحه» إخراج كلِّ الصَّحيح، وهو مَنْ أشارَ إلى قصد الاختصار في عنوان كتابه نفسه، تبصرةً لمن عَمِيَ عن هذا المقصد من تأليفه، فسَمَّاهُ «الجامع المسند الصَّحيح (المختصر) من أمور رسول الله ﷺ وسُنَّته وأَيَّامِهِ».

وكذا إخراجُه للحديث في كتابه «خلق أفعال العباد» مختصراً، لا يلزمه فيه التَّصريح باختصاره، فقد أخرج في هذا الجزء نفسه غيره ممَّا اختصره دون إشارة منه إلى اختصاره، مع ورودِه كاملاً في مواضع أخرى من كُتبه^(٢)!

وأما جواب المعارضة الرَّابعة: في دعواهم أن مسلماً أخرج الحديث في باب تحريم الكلام في الصَّلَاة، ولم يروه في كتاب الإيمان .. إلخ:

فدعوى الكوثري فيها تزيُّد ظاهرٌ على مسلم؛ وقد تقدَّم البيان على أن مسلماً لم يَصَدِّ لِمَا تُصَدِّى له البخاري من استنباط الأحكام وتقطيع الأَحاديث

(١) «معالم السنن» للخطابي (١/٢٢٢-٢٢٣).

(٢) مثاله: حديث هانئ بن يزيد ؓ قال: قلت للنبي ﷺ: أخبرني بشيء يدخلني الجنة، قال: عليك بحسن الكلام، وبدل الطعام، هكذا رَواه مختصراً في «خلق أفعال العباد» (ص/٦٨)، دون أن يشير إلى اختصاره، مع أن في الحديث قصة حذفها منه، قد أسندها البخاري بنفس إسناد المختصرة في «الأدب المفرد» (ص/٤٣٦، رقم: ٣٥٣)، وانظر «تكميل العين» (ص/١٤٢).

على أبوابها المناسبة، بل مسلمٌ يجمعُ طرق الحديث في أنسب مكانٍ، لا يكاد يكرّر الحديث في أكثر من بابٍ إلا نزرًا يسيرًا.

فلمّا كان أغلب لفظ حديث معاوية بن الحكم هذا مندرجًا في الفقهيات، ارتأى مسلمٌ وضعه في كتابٍ فقهيّ، فيما اختاره من كتاب الصلّاة والمساجد.

وإذ لم يرق للكوثريّ إلا تبويب مسلم لهذا للحديث في الفقهيات، فإنّ غيره من أرباب المصنّفات قد احتسبوه في أبواب الاعتقاد وما تعلّق بها^(١) بل منهم من استدلّ به في العقديّات والفقهيات معًا^(٢)! فأين هو من هؤلاء؟

وإنّما دعوى المخالف في المعارضة الخامسة: أنّ الله لا يسأل عنه بأين، وإنّ في إثبات علوّ الله وفوقيّته على خلقه تحييرًا له في جهة، وتموضّعًا في مكان، وهذا ينافي تنزيهه . . إلخ! فجوابه:

أنّ ما جاء في هذا الحديث وأمثاله من إثبات العلوّ لله تعالى وجواز السؤال عنه بأين والإشارة له في جهة العلوّ، ليس هو قول المجسّمة ولا المشبهة، بل قول ربّنا في كتابه ونبينا في سنّته؛ وهو ما اجتمع على الإيمان به علماء المسلمين وعوائهم صدر هذه الأئمة المباركة، كما قاله نجمهم مالك بن أنس: «إنّ الله فوق السّماء، وعلمه في كلّ مكان»^(٣).

يقول ابن عبد البرّ (ت ٤٦٣هـ): «قوله في هذا الحديث للجارية أين الله: على ذلك جماعة أهل السنّة، وهم أهل الحديث، ورواؤه المتفقهون فيه، وسائر نقلته كلّهم، نقول ما قال الله تعالى في كتابه . .»، وبعد أن سرّد بعض الآيات في إثبات العلوّ قال: « . . ولم يزل المسلمون إذا دهمهم أمرٌ يُقلِّقهم فرّعوا إلى

(١) منهم النّسائي حين أخرجه في «السنن الكبرى»، في باب تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ برقم: ١١٤٠١.

(٢) كابن خزيمة، حيث أوردّه في كتاب الصلّاة من «صحيحه» (٣٥/٢)، رقم: ٨٥٩، والبيهقي، حيث أوردّه في كتاب «الأسماء والصفات» (١/٢٧٨)، ثمّ احتجّ به في كتاب الظّهار وكتاب الإيمان من «سنّته الكبرى» (٢/٣٢٥)، رقم: ٨٩٠.

(٣) رواه عنه أحمد بسنّده في «العلل ومعرفه الرجال» (٣/١٨٠)، ومسائل الإمام أحمد. رواية أبي داود (ص/٣٥٣).

رَبِّهِمْ، فَرَفَعُوا أَيْدِيَهُمْ وَأَوْجَهُهُمْ نَحْوَ السَّمَاءِ يَدْعُونَهُ، وَمَخَالَفُونَا يَنْسُبُونَا فِي ذَلِكَ إِلَى التَّشْبِيهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَمَنْ قَالَ بِمَا نَقَطُ بِهِ الْقُرْآنَ فَلَا عَيْبَ عَلَيْهِ عِنْدَ ذَوِي الْأَلْبَابِ»^(١).

فَعَلَى أَيِّ أُسَاسٍ نَقَلْنَاهُ يُقَالُ بِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ عَلَى تَحْرِيمِ السُّؤَالِ عَنِ اللَّهِ بَاطِلٌ؟
بَلْ كَيْفَ يُجْتَرَأُ عَلَى حَدِيثِهِ ﷺ أَنْ يُوصَفَ سَوْأَلُهُ فِيهِ بِـ «أَنَّهُ اللَّفْظُ الْمُسْتَشْنَعُ»^(٢)؟
فَأَمَّا ظَاهِرُ مَا أَفَادَهُ حَدِيثُ الْجَارِيَةِ: فَلَيْسَ فِيهِ مِنْ كَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ أَنَّهُ فِي جَوْفِهَا! أَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ تَحْصُرُهُ وَتَحْوِيهِ؛ هَذَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَلَا عَاقِلٌ بَاقٍ عَلَى فِطْرَتِهِ؛ بَلِ الْعُلَمَاءُ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ، مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، بَاطِنٌ مِنْ خَلْقِهِ؛ لَيْسَ فِي مَخْلُوقَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَاتِهِ، وَلَا فِي ذَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا أَعْمَالِهِ.

بَلِ عَقْلَاءُ الْمُسْلِمِينَ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ فِي جَوْفِ السَّمَاءِ، مَحْصُورٌ مُحَاطٌ بِهِ، تَحْوِيهِ الْمَصْنُوعَاتِ، وَتَحْصِرُهُ السَّمَوَاتِ، فَيَكُونُ بَعْضُ الْمَخْلُوقَاتِ فَوْقَهُ، وَبَعْضُهَا تَحْتَهُ، أَوْ أَنَّهُ مُفْتَقِرٌ إِلَى الْعَرْشِ أَوْ غَيْرِ الْعَرْشِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ: أَنَّهُ ضَالٌّ مُبْتَدِعٌ، إِنْ لَمْ يَكُنْ زَنْدِيقًا!
وَنَقُولُ -فِي مُقَابِلِ ذَلِكَ- فَيَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ لَيْسَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ إِلَهٌ يُعْبَدُ، وَلَا عَلَى الْعَرْشِ رَبٌّ يُصَلَّى لَهُ وَيُسَجَّدُ! وَأَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ لَمْ يُعْرَجْ بِهِ إِلَى رَبِّهِ؛ وَلَا نَزَلَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ مِنْ عِنْدِهِ: أَنَّهُ مُعْطَلٌ مُبْتَدِعٌ.

وَقَدْ احْتَجَّ مُجَوِّزُو الْأَيْنِيَّةِ -مَعَ مَا قَدْ وَرَدَ فِي ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ- بِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ الوجودُ بِذَوْنِهَا، وَأَنَّهُ مِنْ أَجْلِ الْبَدِيهِيَّاتِ وَأَوْضِحِ الصَّرُورِيَّاتِ^(٣)؛ وَاللَّهُ ﷻ قَدْ فَطَرَ الْعِبَادَ عَرَبَهُمْ وَعَجَمَهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ إِذَا دَعَا اللَّهُ تَوَجَّهَتْ قُلُوبُهُمْ إِلَى الْعُلُوِّ؛ لَا يَقْصِدُونَهُ عَنْ أَيْمَانِهِمْ وَلَا عَنْ شِمَائِلِهِمْ أَوْ تَحْتَ

(١) «الاستذكار» (٣٣٧/٧).

(٢) تعليق السقايف على «دفع شبه التشبيه» (ص/١٨٨).

(٣) «القائد إلى تصحيح العقائد» للمعلمي (ص/٢٠٨).

أرجلهم؛ فطُرةً أفحمَ بها أبو جعفر الهمداني (ت ٣٥١هـ)^(١) أبا المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ)، وذلك فيما حكاه عنه قال:

«سمعتُ أبا المعالي الجويني وقد سُئِلَ عن قوله: ﴿الْحَجُّ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، فقال: كان الله ولا عرش...، وَجَعَلَ يَتَخَبَّطُ فِي الْكَلَامِ. فقلتُ: قد علمنا ما أشرتُ إليه، فهل عندك للضَّرُوراتِ مِنْ حِيلَةٍ؟

فقال: ما تريد بهذا القول، وما تعني بهذه الإشارة؟ فقلت: ما قال عارف قط: يا رَبَّاه، إلَّا قبل أن يَتَحَرَّكَ لسانُه، فامَّ مِنْ باطنه قصدٌ لا يلتفتُ يميناً ولا يسرةً، يقصدُ فوق! فهل لهذا القصدُ الضَّروري عندك مِنْ حيلة؟..

وبكيتُ وبكى الخلقُ، فَضَرَبَ الأستاذُ بِكُمُ عَلَى السَّرِيرِ، وصاح: يا للحيرة! وخرق ما كان عليه،.. وَنَزَلَ ولم يُجِبنِي،.. فسمعتُ بعد ذلك أصحابه يقولون: سمعناه يقول: حَيَّرَنِي الهمداني!»^(٢).

فهذه الفطرة التي ما بُعثَ الرُّسلُ إلَّا بتكميلها وتقريرها، لا بتحويلها وتغييرها كما يفعل مَنْ خالفتْ سُنَّتَهُم، مِنَ الحُلُولِيَّةِ والجَهْمِيَّةِ ونحوهم، فيستنكرون أن يُشارَ إلى الله بأين، ويوردون على النَّاسِ شُبُهَاتٍ، بكلماتٍ مشتهاتٍ، لا يفهم كثير من النَّاسِ مقصودهم بها؛ ولا تُحسن مع ذلك أن تُجيبَهُم.

يقول ابن كُلاب: «لو لم يشهد لصحَّةِ مذهبِ الجماعةِ في هذا الفنِّ خاصَّةً إلَّا ما ذكرْتُ من هذه الأمور، لكان فيه ما يكفي، كيف وقد عُرسَ في بَنِيَةِ الفطرة، وتَعَارَفَ الأَدَمِيُّونَ مِنْ ذلك، ما لا شيء أبين منه ولا أوكَد؟ بل لا تسأل أحداً مِنَ النَّاسِ عنه، عَرَبِيًّا ولا عَجَمِيًّا ولا مُؤَمِّناً ولا كَافِراً، فتقول: أين رَبُّكَ؟

(١) محمد بن أبي علي الحسن بن محمد الهمداني الحافظ، قال السمعاني: «ما أعرف أن في شيوخ عصره سمع أحد أكثر مما سمع هو»، وقال الذهبي: «الحافظ الرَّحال الزاهد، بقية السلف والألبات»، انظر سير أعلام النبلاء (١٠١/٢٠).

(٢) أخرجهما الذهبي في «العرش» (١٥٣/١)، و«العلو» (ص/٢٥٩)، بإسناد رواه ثقات حَفَظَ.

إِلَّا قَالَ: فِي السَّمَاءِ، إِنْ أَفْصَحَ، أَوْ أَوْمَأَ بِيَدِهِ، أَوْ أَشَارَ بِطَرَفِهِ، إِنْ كَانَ لَا يَفْصَحُ، لَا يُشِيرُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَرْضٍ وَلَا سَهْلٍ وَلَا جَبَلٍ.

وَلَا رَأَيْنَا أَحَدًا دَاعِيًا لَهُ إِلَّا رَافِعًا يَدِيهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَلَا وَجَدْنَا أَحَدًا غَيْرَ الْجَهْمِيَّةِ يُسْأَلُ عَنْ رَبِّهِ فَيَقُولُ: فِي كُلِّ مَكَانٍ! كَمَا يَقُولُونَ، وَهُمْ يَدْعُونَ أَنَّهُمْ أَفْضَلُ النَّاسِ كُلِّهِمْ، فَتَاهَتِ الْعُقُولُ، وَسَقَطَتِ الْأَخْبَارُ، وَاهْتَدَى (جَهْمٌ) وَحْدَهُ وَخَمْسُونَ رَجُلًا مَعَهُ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ مَضَلَاتِ الْفِتَنِ^(١).

وَمِنْ ثَمَّ نَقُولُ: إِنَّ أَصْلَ ضَلَالِ مَنْ طَعَنَ فِي مِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ تَكْلُمُهُ فِيهِ بِكَلِمَاتٍ مُجْمَلَةٍ لَا أَصْلَ لَهَا فِي الشَّرْعِ؛ وَلَا قَالَهَا أَحَدٌ مِنْ أُنَمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا تَرَاهُ فِي نَصِّ مَا مَرَّ عَلَيْكَ مِنْ هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ الْخَامِسَةِ، كَلْفِظِ التَّحْيِيزِ، وَالْجِسْمِ، وَالْجِهَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَمِنْشَأُ الْغَلِطِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ الثُّفَاةِ: خَلْطُهُمْ بَيْنَ نَوْعِي الْأَمْكِنَةِ: الْوُجُودِيَّةِ الْمَخْلُوقَةِ، وَالْعَدَمِيَّةِ، فَلَمْ يَفْهَمُوا مِنْ كَوْنِهِ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ إِلَّا بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ لِلْمَكَانِ الْمَخْلُوقِ الَّذِي يَعْدُونَهُ فِي الشَّاهِدِ! وَهَذَا لَمْ يَقُلْ بِهِ إِمَامٌ لِلْسُنَّةِ قَطُّ.

وَتَفْصِيلُ الرَّدِّ عَلَى هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِي دَفْعِ الْمَعَارِضَاتِ الْوَارِدَةِ عَلَى حَدِيثِ «رُؤْيَا اللَّهِ فِي الْجَنَّةِ» مِنْ هَذَا الْبَحْثِ.

وَأَمَّا دَعْوَاهُمْ فِي الْمَعَارِضَةِ السَّادِسَةِ: أَنَّ اعْتِقَادَ عُلُوِّ اللَّهِ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ عَلَى خَلْقِهِ عَقِيدَةٌ لِلْعَرَبِ الْقَدَامِي فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ .. الْخ؛ فَجَوَابُ ذَلِكَ:

أَنَّ إِيْمَانَ الْمَشْرِكِينَ الْعَرَبِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ السَّمَاءِ هُوَ مِنَ الْقَضَايَا الْمَرْكُوزَةِ فِي الْفُطَرِ، فَلَيْسَ لِلْعَرَبِ الْجَاهِلِيِّينَ اخْتِصَاصٌ بِذَلِكَ، مَا هُوَ إِلَّا كإِقْرَارِهِمْ بِبَاقِي مُقْتَضِيَّاتِ رَبُّوبِيَّتِهِ سُبْحَانَهُ، كَالْخَلْقِ، وَالْإِحْيَاءِ، وَالْإِمَاتَةِ، وَالتَّدْبِيرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا جَاءَ فِي مِثْلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الْهُنُكُوتُ: ٦١].

(١) نَقَلَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ عَنْ كِتَابِ «الْصِّفَاتِ» لِابْنِ فُورْكَ فِي كِتَابِهِ «بَيَانُ تَلْيِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (٩١/١).

ثُمَّ إِنَّا إِذْ نَقَرُ بِسْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ لِلجَّارِيَةِ عَنِ الْإِيْنَةِ فِي مَقَامِ اسْتِكْشَافِهِ لِدِينِهَا،
فَلَسْنَا نَدْعِي أَنَّ الْإِقْرَارَ بِعَلْوِ اللَّهِ تَعَالَى دَلِيلٌ عَلَى الْإِيْمَانِ بِمُجَرَّدِهِ! وَلَا هَذَا مَا
رَمَى إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ سْوَالِهِ ذَاكَ.

بَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْإِيْمَانِ بِالْعَلْوِ هُوَ (مِنْ) الْإِيْمَانِ وَلَيْسَ الْإِيْمَانُ كُلُّهُ؛ وَإِنَّمَا
اسْتَحْضَرَهُ ﷺ فِي سْوَالِهِ لِلجَّارِيَةِ بِخَاصَّةِ اسْتِجْلَابًا لِأَمَارَةِ إِيْمَانِهَا، بِمَا سَبَقَ شَرْحَهُ
مِنْ مُلَابَسَاتٍ فِي جَوَابِ الْمَعَارِضَةِ الثَّانِيَةِ، بِمَا لَمْ يَجْرِي بِهِ لِسَانُهُ ﷺ إِلَّا مَرَّةً
أَوْ مَرَّتَيْنِ طَوْلَ حَيَاتِهِ لِاعْتِبَارٍ ضَيِّقٍ.

فَمَا أَرَى مِنْ الْكِيَاسَةِ اخْتِبَارُ الْعَامَّةِ بِمَثَلِ هَذَا السْوَالِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ
سُنَّةً! -كَمَا قَدْ يَعْتَقِدُهُ بَعْضُ الْمُتَنَطِّعَةِ- بَلْ هُوَ بَبَابُ الْكَرَاهَةِ وَالتَّحْرِيمِ أَلْصَقُ إِنْ
آلَ أَمْرُهُ إِلَى الْخُصُومَاتِ وَانْفِكَالِ الْجَمَاعَاتِ، فِي زَمَنِ صَارَ النَّاسُ يَنْسَلِخُونَ فِيهِ
مِنْ دِينِ اللَّهِ سِرَاعًا!

وَالْأَصْلُ فِي مَثَلِ هَذِهِ الْمَقَامَاتِ -كَمَا يَقْرُرُهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ- أَنْ يُمْنَعَ الْعَامَّةُ عَنْ
الْخَوْصِ فِي التَّفَاصِيلِ الَّتِي تُوقِعُ بَيْنَهُمُ الْفُرْقَةَ وَالتَّنَاحِرَ، وَجَمْعُهُمْ عَلَى الْجُمْلِ
الْثَّابِتَةِ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ، فَإِنَّ الْفُرْقَةَ وَالْاِخْتِلَافَ مِنْ أَعْظَمِ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ
وَرَسُولُهُ^(١)؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر «مجموع الفتاوى» (٢٣٧/١٢)، و«الاستقامة» (١٩٢/١) لابن تيمية.